المحاضرة الثانية: تكملة موضوع إعمال اسم الفاعل.

المادة: النحو.

المرحلة: الثالثة، الشعبة (ج) و(د) و(هـ)

الدكتور: عبدالرحيم أحمد إسماعيل

مدرس

قسم اللغة العربية

الدراسة الصباحية

محاور المحاضرة

١- حكم إعمال اسم الفاعل المثنى والجمع.

٢- حكم إضافة اسم الفاعل العامل إلى مفعوله.

٣- الأوجه الإعرابية في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة.

٤- أحكام إعمال اسم المفعول عمل الفعل.

٥- الصفة المشبهة باسم الفاعل (تعريفها وأحكامها)

أعزائي الطلبة:

تعرّفنا في المحاضرة السابقة على بعض الأحكام المتعلقة بإعمال اسم الفاعل، وفي هذه المحاضرة – إن شاء الله – سنكمل ما تبقى من أحكام متعلقة بإعمال اسم الفاعل وعلى النحو الآتي :

١- نبدأ ببيان حكم إعمال اسم الفاعل المثنى والجمع، فنتساءل ونقول: ما حكم إعمال اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمعا؟

والجواب على ذلك: أن حكم إعمال اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمعا كحكمه إذا كان مفردا، فيعمل كالمفرد وبالشروط نفسها التي سبق ذكرها مع المفرد وهي إن كان مجردا من (أل) عمل إن كان للاستقبال أو للحال دون الماضي، وكذلك إذا اعتمد على شيء قبله، وإن كان مقترنا ب(أل) عمل مطلقا فتقول: هذان الضاربان زيدا، فزيدا: مفعول به لاسم الفاعل المثنى (الضاربان)، وهؤلاء القاتلوا بكرا ف(بكرا) مفعول به لاسم الفاعل الجمع (قاتلوا)، وفي القرآن الكريم قال تعالى:(والحافظين فروجَهم) بنصب (فروجَهم) على أنه مفعول به

لاسم الفاعل الجمع (الحافظين)، ومثله قوله تعالى:(والذاكرين اللهَ كثيرا) فالذاكرين اسم فاعل وهو جمع عامل عمل فعله؛ ولهذا جاء لفظ الجلاله (الله) منصوبا، ومن ذلك قوله:

أوالفاً مكّةَ من وُرْقِ الحَمِى

فالشاهد فيه: قوله (أوالفاً مكّةَ) حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل، وهو جمع (آلفة) وهو اسم فاعل المؤنث وفعله (ألف يألف) ومعناه أحب.

و(الحَمِى) أصله: الحَمَام، ومن الأمثلة الأخرى لإعمال اسم الفاعل الجمع قول الشاعر:

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غُفْرٌ ذنبَهمُ غيرُ فُخُرْ

والشاهد فيه: قوله (غُفْرٌ ذنبَهمُ) حيث أعمل قوله (غُفْر) الذي هو جمع (غفور) والذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل فنصب به المفعول وهو قوله (ذنبَهم).

وقد أشار ابن مالك إلى إعمال اسم الفاعل المثنى والجمع بالشروط التي عمل فيها اسم الفاعل المفرد بقوله:

وما سُوى المُفرد مِثلَه جُعِل ... في الحُكْم والشّروطِ حيثُما عَمِل

٢- سؤال/ ما حكم إضافة اسم الفاعل العامل إلى مفعوله؟

الجواب/ حكمه أنه يجوز فيه (أي: في اسم الفاعل العامل) إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ (بالإضافة) وضاربٌ زيدا (بالنصب)، فإن كان لاسم الفاعل مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر فتقول: هذا مُعْطِى زيدٍ درهما، ومُعْطِى درهمٍ زيدا، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وانْصِبْ بذى الإعمال تلوا واخفضِ ... وهو لنَصْبِ ما سِواه مُقتضى

٣- سؤال/ ما هي الأوجه الإعرابية في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة؟

الجواب/ يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة وجهان:

١- الجر مراعاة للفظ نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، بجر (عمرو).

٢- النصب نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، بنصب (عمرا)، ويكون النصب على إضمار فعل وهو الصحيح والتقدير: هذا ضاربُ زيدٍ ويضرب عمرا، أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور، وقد روى بالوجهين قوله:

الواهبُ المائةِ الهِجَان وعبْدِها عُوذا تُزَجِّى بينَها أطفالَها

والشاهد فيه: قوله (وعبْدِهَا) فإنه رُوي بالوجهين: الجر والنصب: فالجر تبعا للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل، والنصب تبعا لمحله.

وقال الآخر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتِنَا أو عبدَ رَبٍّ أخا عَونِ بنِ مِخْراقِ

بنصب عبد عطفا على محل دينار أو على إضمار فعل والتقدير: أو تبعث عبد رب.

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

واجْررْ أو انْصبْ تابعَ الذي انْخفَض ... كـ "مُبْتغِى جَاهٍ ومَالًا مَنْ نَهَض"

٤- سؤال/ ما حكم إعمال اسم المفعول عمل الفعل؟

الجواب / حكمه أنه يجوز إعمال اسم المفعول عمل الفعل المبنى للمجهول وبالشروط نفسها التي سبقت لاسم الفاعل، ولهذا قال ابن عقيل: (جميع ما تقدم في اسم الفاعل من أنه إن كان مجردا عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول، فتقول: أمضروبٌ الزيدان الآن أو غدا، أو جاء المضروب أبوهُما الآن أو غدا أو أمس، وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول (أي: حكم الفعل المبنى للمجهول) ، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول: ضُرِبَ الزيدان، تقول: أمضروبٌ الزيدان، فالهمزة الاستفهام، و (مضروب) مبتدأ، و(الزيدان) نائب فاعل لاسم المفعول (مضروب) سد مسد الخبر، وإن كان له مفعولان رُفِع أحدهما ونصب الآخر نحو: المُعْطَى كَفافا يكتفى، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، وكفافا المفعول الثاني) .

ولهذا قال ابن مالك:

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ ... يُعْطَى اسمَ مفعولٍ بِلا تفاضلِ

فهو كفِعْلٌ صِيغَ للمفعولِ في ... معناه كـ المُعْطَى كَفافا يكتفى.

والجدير بالذكر أنه يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعا به، فتقول في قولك: زيد مضروبٌ عبدُه، زيدٌ مضروبُ العبدِ، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعا به! ومنه؛ الورعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: الورعُ محمودٌ مقاصدُه، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول: مررت برجلٍ ضاربِ الأبِ زيدا، تريد: ضاربٍ أبوه زيدا.

وعن هذا قال ابن مالك:

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتفع ... معنى كـ "محمودُ المقاصدِ الورع"

٥- الصفة المشبهة باسم الفاعل (تعريفها وأحكامها).

الصفة المُشَبَّهة: هي اسم مصوغ (أي: مشتق) من الفعل اللازم للدلالة على الحدث وفاعله على وجه الثبوت والدوام لا الحدث والتجديد نحو: محمد كريمُ السجايا جميلُ الطباع، فلفظة (كريم) ولفظة (جميل) صفة مشبهة تدل على الثبوت والدوام في محمد.

وسميت بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل؛ لأنها تشبه اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، وتختلف عنه في عدم دلالته على الحدوث والتجديد، ذلك أنها تدل على الثبوت والدوام كما أسلفنا.

وعلامة الصفة المشبهة: استحسان جر فاعلها بها نحو: حسن الوجه، ومنطلق اللسان، وطاهر القلب، والأصل: حَسَنٌ وجهُه، ومنطلقٌ لسانُه، وطاهرٌ قلبُه، فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية، ولسانه مرفوع بمنطلق، وقلبه مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول: زيد ضاربُ الأبِ عمرا، تريد؛ ضاربٌ أبوه عمرا، ولا زيد قائمُ الأبِ غدا، تريد: زيد قائمٌ أبوه غدا، وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعة فتقول: زيدٌ مضروبُ الأبِ، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة.

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

صِفةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعلِ معنى بها المُشْبِهةُ اسمَ الفاعل

أحكام الصفة المشبَّهة:

للصفة المشبهة أحكام متعددة منها:

١- أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعد، فلا تقول: زيدٌ قاتلُالأبِ بكرا، تريد: قاتلٌ أبوه بكرا، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: طاهرُ القلبِ، وجميلُ الظاهرِ.

٢- أن الصفة المشبَّهة لا تكون إلا للحال، (بمعنى أنها لا تكون للاستقبال أو الماضي) فلا تقول: زيد حسن الوجه غدا أو أمس.

٣- تعمل الصفة المشبَّهة عمل اسم الفاعل التعدي وهو الرفع والنصب، نحو: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، ففي (حسنٌ) ضمير مرفوع هو الفاعل، و(الوجهَ) منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن حسنا شبيه بضارب فعمل عمله.

٤- تُعَتبرُ الصفة المشبَّهة فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصُرتْ عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: زيدٌ الوجهَ حسنٌ، (أي: لا يجوز تقديم معمولها الذي هو (الوجه) على العمل (حسنٌ) كما تقول زيد عمرا ضارب.

٥- لا تعمل الصفة المشبَّهة إلا في سببى نحو: زيدٌ حسنٌ وجْهُه، (ومعنى السببية: أي: أن يكون معمولها اسما ظاهرا، فلا تعمل في ضمير يعود على صاحبها نحو: زيدٌ الحسنُ) بل لا بد أن تقول: (زيدٌ حسنٌ وجهُه) فيكون في (وجهه) ضمير يعود على صاحبها.

٦- وكذلك لا تعمل الصفة المشبَّهة في أجنبي (أي: في اسم بعيد عنها ولا يتعلق بها) فلا تقول: زيدٌ حَسَنٌ عمْرا؛ لأن (عمْرا) لا علاقة له بالصدفة المشبهة، بينما اسم الفاعل يعمل في السببى والأجنبي نحو زيد ضاربٌ غلامَه، وضاربٌ عَمْرا.

وإلى هذه الأحكام السابقة أشار ابن مالك بقوله:

وصوغُها من لازمٍ لحاضرِ ... كطاهرِ القلبِ جميلِ الظاهرِ

وعَملُ اسمِ فاعلِ المُعَدّىَ ... لها على الحَدّ الذي قد حُدّا

وسَبْقُ ما تعملُ فيه مُجْتَنَبْ ... وكونُهُ ذا سببيةٍ وَجَبْ